**الموضوع الخامس**

**النظام شبه الرئاسي: النظام السياسي الفرنسي أنموذجا**

**تعريف النظام شبه الرئاسي:**

النظام شبه الرئاسي أو ما يعرف أيضا بالنظام الرئاسي-البرلماني. هو نظام خليط بين النظام الرئاسي و البرلماني. يكون فيه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء شريكان في تسيير شئون الدولة. وتوزيع هذه السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يختلف من بلد إلى آّخر. ويختلف هذا النظام عن النظام البرلماني في أن رئيس الجمهورية يتم اختياره من قبل الشعب. ويختلف عن النظام الرئاسي في أن رئيس الوزراء مسئول أمام البرلمان ويستطيع البرلمان محاسبته وعزله اذا أراد.

 والأنظمة شبه الرئاسية تقوم على دستور يشمل قواعد يتميز بها عن النظام البرلماني و قواعده سائدة في المجتمع، فهي تقرر في دساتيرها انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب و هو يتمتع بسلطات خاصة، و كذا وجود وزير أول يقود الحكومة التي كما ذكرنا يستطيع البرلمان إسقاطها. فهو كما ذكرنا سالفا نظام مختلط يجمع بين النظامينالبرلماني و الرئاسي و من أمثلة الأنظمة شبه الرئاسية النظام الفرنسي و النظام البرتغالي. و النظام الفلندي و النمساوي.

و تختلف هذه الأنظمة من حيث أبعاد السلطات التي تتمتع بها على ضوء موقف و قوة الرئيس الفعلي و يمكن تلخصيها فيما يلي:

الرئيس متمتع بالأغلبية البرلمانية : كلما كان الرئيس يتمتع بمساندة الأغلبية البرلمانية فإن موقف الحكومة قوي بالنظر إلى أن الرئيس هو من يعينها فهو بذلك يكتسب قوة كبيرة تتجاوز أحيانا سلطة الرئيس في النظام الرئاسي، و النظام الفرنسي هو أحسن مثال على ذلك حيث أنه منذ الستينات يتمتع الرئيس بالأغلبية حتى أنه أصبح يقيل رئيس الوزراء رغم عدم وجود ما يخول له ذلك في الدستور و لم يحد عن ذلك الا سنة 1986 حين عرفت حالة "التعايش المزدوج." Cohabitation وهى الحالة التى يتم فيها اختيار رئيس الجمهورية من إتجاة فكري مناقض للاتجاه الذى يمثله رئيس الوزراء. حيث اضطر الرئيس الفرنسى السابق ميتران "الاشتراكى" عندما فرضت عليه الجمعية العمومية ان يختار السيد شيراك "اليمينى الرأسمالى" – الرئيس الحالي – المنتهية عهدته- ليكون رئيسا للوزراء عام 1986. كما حلت الجمعية عدة مرات و بالمقابل نجد أن الرئيس النمساوي ضعيفا واقعيا على خلاف الرئيس الفرنسي مع أنه يتمتع تقريبا بنفس الصرحيات، وهي وضعية تجعل من الرئيس شخصا شبيها بالرئيس في النظام البرلماني ان الأحزاب السياسية هي التي ارتضت أن يكون المستشار هو الذي يتمتع بالأغلبية البرلمانية فهو يمارس السلطة السياسية كما أنه يتمتع بسلطات وفق الدستور و لكن لا يمارسها.

 الرئيس لا يتمتع بالأغلبية البرلمانية: إذا كان الرئيس لا يتمتع بالأغلبية البرلمانية فإن الحكومة هنا يكون منقوصة من وسيلة المبادرة مما يؤثر على استقرارها ، و قي هذه الحالة قد نجد حزبا يمتلك الأغلبية رغم تعدد الأحزاب مثل ايسلندا ( حزب الاستقلال ) و البعض الآخر لا يملكها مثل فلندا و البرتغال ، ففي الحالة الأولى يستطيع الرئيس أن يترك المبادرة للحكومة، أما الحالة الثانية فإن هذه المبادرة تكون للرئيس نتجية لعدم سيطرة مطلقة على البرلمان و كذا انقسام الأحزاب، ففي ايرلندا و ايسلندا مثلا يكون الرؤساء من الضعف بحيث يتركون الحكومات تواجه البرلمانات و تسير سياسة الدولة، فهم يشبهون الرؤساء في الأنظمة البرلمانية بحيث تقتصر مهمتهم على تعيين رئيس وزراء قادر على جمع أغلبية برلمانية مع الإحتفاظ لنفسه بدور المحافظ على النظام و إن كان يمارس سلطة معنوية واسعة.
**تطبيق النظام شبه الرئاسي في فرنسا**

النظام السياسي الفرنسي هو (جمهوري)؛ لأن القانون هو الذي يحكم العلاقات بين الدولة والمواطنين ومختلف مجالات الحياة. وهو أيضاً (ديموقراطي)؛ لأن هذا القانون مكتوب ومجدد ومعد من قبل جهازين سياسيين منتخبين يمثلان سلطتين رئيسيتين، وهما البرلمان الذي يمارس السلطة التشريعية ورئيس الجمهورية الذي يمارس السلطة التنفيذية مع الحكومة.

**السلطة التنفيذية :**

ويمثلها كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء:

• رئيس الجمهورية : ويُـنتخب لمدة ( 5 ) سنوات بالاقتراع العام المباشر طبقاً للدستور \* سلطته تعلو فوق سلطة رئيس الوزراء \* يستمد سلطته من الشعب لأنه منتخب منهم وليس من البرلمان \* رئيس الجمهورية يمارس السلطة السياسية بعكس رئيس الوزراء الذي يمارس السلطة الإدارية من الناحية الفعلية في اداء العمل يتوقف اذا كانت الاغلبية في مجلس العموم تنتمي الى حزب رئيس الجمهورية فاذا كانت تنتمي اليه ظهرت قوة الرئيس وسطوته على مؤسسات الدولة وبالذات التنفيذية وعلى العكس من ذلك اذا كانت الاغلبية تنتمي لغير حزب رئيس الجمهورية تهتز صورته فعليا وليس دستوريا.

السلطة التشريعية ( البرلمان ) وهى تتكون من مجلسين:

الجمعية الوطنية : وتضم 577 نائباً يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع المباشر بالتصويت الفردي بالأغلبية في جولتين لمدة خمس سنوات . ولا تحل الجمعية مرتين في السنة ولا يحق حل الجمعية إلا إذا وجدت أزمة سياسية خطيرة ويوجد بها عدة لجان برلمانية:

مجلس الشيوخ : ويضم 322 عضواً يتم انتخابهـم بالاقتراع العام غيـر المباشر لمدة 9 سنوات عن طريق أعضاء مجلس الشورى والبلديات، ويجدد ثلثهـم كل 3 سنوات .